

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

مكتب القاسم للمقاولات العمومية " خليفة علي قرني قاسم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل وفق هذا نسخة من العقد رقم
(٢٠٢٤/٢٠٢٣/١٣٠١) المؤرخ في ١٤/٣/٢٠٢٤ بمبلغ
١٦,٩٩٩,٠٤٣ جنية (فقط وقدره ستة عشر مليون وتسعمائة تسعة
وتسعون الف وثلاثة واربعون جنيها لا غير) والموقع بين الشركة والهيئة
بشأن قيام الشركة بعملية " إستكمال أعمال الجسر الترابي للخط الثاني لمشروع
القطار الكهربائي السريع (الفيوم / بني سويف - أبو سمبل) القطاع الثاني (بني
مزار - منفلوط) المسافة من الكم ٢٢٧,٣٥٠ الى الكم ٢٢٨,٣٥٠ بطول ١ كم)
مرحلة اعمال الحفر والردم من - ٤ م حتى - ٢,٥ م) بالأمر المباشر على أن يتم
التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وستتولى
" للمنطقة السادسة بني سويف " الإشراف على التنفيذ و تجهيز وتسليم
الموقع للشركة فورا .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

(التوقيع)
عميد / أبو بكر احمد حسن عساف
رئيس الإدارة المركزية للشئون
المالية والإدارية والموارد البشرية

الهيئة العامة للطرق والكباري



عقد مقالة

الموضوع : إكمال أعمال الجسر الترابي للخط الثاني لمشروع القطر الكهربائي السريع (الفيوم / بني سويف - أبو سمبل) القطاع الثاني (بني مزار - منفلوط) المسافة من الكم ٢٢٧,٣٥٠ الى الكم ٢٢٨,٣٥٠ بطول ١ كم (مرحلة اعمال الحفر والردم

من ٤ م حتى ٢,٥ م) (بالأمر المباشر) .

رقم العقد: ١٣٠١ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ .

أنه في يوم الخميس الموافق ١٤ / ٣ / ٢٠٢٤ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و مكتب القاسم للمقاولات العمومية " خليفة علي قرني قاسم "

بصفته / مدير المكتب

ويمثلها السيد الأستاذ/ خليفة علي قرني قاسم

رقم قومي / ٢٨٣٠٧١٦٢٢١٠٣٨٥١

بطاقة ضريبية / ٣٧٦-٩٤٠-٦٤٦

مأمورية ضرائب / الصف .

سجل تجاري رقم / ١٢٧١٨

ومقرها / البرميل - مركز اطفح

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

القاسم للمقاولات العمومية
س.ت. ١٣٧١٨
ب.خ. ٢٧٦/٩٤٠/٦٤٦
م.خ. ١٦٦/٥/٠٠٩٩١/٤١٠/٢٥/١٣٠





الهيئة العامة للطرق والكباري
رئيس مجلس الإدارة

التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على استكمال أعمال الجسر الترابي للخط الثاني لمشروع القطر الكهربائي السريع (الفيوم / بني سويف - أبو سمبل) القطاع الثاني (بني مزار - منفلوط) المسافة من الكم ٢٢٧,٣٥٠ إلى الكم ٢٢٨,٣٥٠ بطول ١ كم (مرحلة أعمال الحفر والردم من -٤ م حتى -٢,٥ م) (بالأمر المباشر) إلى مكتب القاسم للمقاولات العمومية " خليفة علي قرني قاسم " بتكلفة تقديرية ١٦,٩٩٩,٠٤٣ جنيه (فقط وقدره ستة عشر مليون وتسعمائة تسعة وتسعون ألف وثلاثة وأربعون جنبا لاغير) على أن تتم المحاسبة استرشادا بالقائمة الموحدة للطرق . ولما كان المالك يرغب في إنجاز " إسناد استكمال أعمال الجسر الترابي للخط الثاني لمشروع القطر الكهربائي السريع (الفيوم / بني سويف - أبو سمبل) القطاع الثاني (بني مزار - منفلوط) المسافة من الكم ٢٢٧,٣٥٠ إلى الكم ٢٢٨,٣٥٠ بطول ١ كم (مرحلة أعمال الحفر والردم من -٤ م حتى -٢,٥ م) بالأمر المباشر " على أن يتم الاتفاق على الأسعار لأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمالة وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقا لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بتلك الأعمال وتنفيذها وإتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعها على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقترن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٢٤ وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني باستكمال أعمال الجسر الترابي للخط الثاني لمشروع القطر الكهربائي السريع (الفيوم / بني سويف - أبو سمبل) القطاع الثاني (بني مزار - منفلوط) المسافة من الكم ٢٢٧,٣٥٠ إلى الكم ٢٢٨,٣٥٠ بطول ١ كم (مرحلة أعمال الحفر والردم من -٤ م حتى -٢,٥ م) (بالأمر المباشر) طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ١٦,٩٩٩,٠٤٣ جنيه (فقط وقدره ستة عشر مليون وتسعمائة تسعة وتسعون ألف وثلاثة وأربعون جنبا لاغير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقا لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية وتتم المحاسبة النهائية طبقا للكميات المنفذة على الطبيعة بالفئات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " مكتب القاسم للمقاولات العمومية " خليفة علي قرني قاسم " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا.

القاسم للمقاولات العمومية
س.ت. ١٣٧١٨٠
ب.خ. ٢٣٧٦/٩٤٠/٦٤٦
م.خ. ١٦١/٥١٠٠٠٩٩١/٤١/٢٥/١٣٠



البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها علي الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإستلام الإبتدائي للأعمال وحتى الإستلام النهائي. وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسئوليته .

البند الثالث والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الخامس والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ علي أسعار المواد (الأسمنت - البيتومين - السولار) وفقاً للمعاملات المحددة في عطاءه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلّم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللتزم .

الطرف الثاني

مكتب القاسم للمقاولات العمومية

التوقيع ()
 السيد / خليفة علي قرني قاسم
 مدير المكتب

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع ()
 لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
 رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

